

## 04) إحكام الأحكام - الصلاة - باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود - الحديث 301

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا ان هدانا الله وشهاده ان لا الله الا الله وحده لا شريك له ولا رب سواه. وشهاده ان سيدنا ونبينا محمدًا عبد الله - [00:00:01](#)

ورسوله وخليله ومصطفاه. اللهم صل وسلم وبارك عليه. وعلى آل بيته وصحابته. ومن استن بسنته واهتدى بهداه. اما بعد اخوة الاسلام فمن رحاب البيت الحرام ينعقد مجلسنا الاسبوعي هذا الاربعون بفضل الله تعالى وتوفيقه - [00:00:19](#)

من مدارس من مجالس مدارستنا لشرح الامام تقى الدين ابن دقيق العيد رحمة الله تعالى فيما املأه على احاديث في عمدة الأحكام من كلام خير النام صلى الله عليه وسلم. للامام الحافظ عبدالغنى المقدسي رحمة الله تعالى - [00:00:43](#)

وهذا المجلس الاربعون نقتصر فيه على حديث المسيء صلاته الذي بوب له الامام عبدالغنى رحمة الله بقوله باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود. وافرد فيه هذا الحديث مترجما له بشاهده الاعظم من حيث - [00:01:02](#)

الفقهاء وهو الدليل على ايجاد الطمأنينة في الصلاة واما باقي ما ورد فيه فللمصنف رحمة الله كلام ياتينا تفصيلا في شرح هذا الحديث والحديث يا كرام من الموضع التي قدر فيها الشارح رحمة الله تعالى كلاما نفيسا - [00:01:22](#)

من حيث التعميد والتأصيل ذكر فيه قواعد محررة بديعة نافعة ومن حيث التفصيل ذكر ايضا جملة من المسائل على طريقة الفقهاء في الاستنباط والاستدلال. فالحديث من انفس ما الشارح رحمة الله في كتابه - [00:01:45](#)

على ان شرحه نفيس كله رحمة الله عليه. وفيهم لا التقريرات والفوائد البديعة ما تقدم معنا كثيرا فيما سبق من ابواب وبابنا هذا بحمد الله هو الباب الثامن من ابواب الكتاب بعدما فرغنا ليلة المجلس الاسبوعي المنصرم من باب صفة صلاة - [00:02:05](#)

النبي صلى الله عليه وسلم باحاديثه الثلاثة عشر التي تقدمت انيفا. نسأل الله التوفيق والسداد والهداية الرشاد بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلاوة والسلام على سيد الاولين والاخرين نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [00:02:25](#)

اللهم اغفر لشيخنا ولوالديه ولنا ولوالدينا وللمسلمين قال المصنف رحمة الله باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود. قصر المصنف رحمة الله في عنوان الترجمة للحديث قصد الطمأنينة او قصر وجوب الطمأنينة على الركوع والسجود - [00:02:50](#)

فهل هي مختصة بهما من بين اركان الصلاة الجواب لا. فلماذا اقتصر عليهما من بين سائر الاركان؟ يعني لما لم يقل باب وجوب الطمأنينة في الصلاة او في الركوع والسجود والقيام والرفع والاعتدال والجلوس - [00:03:14](#)

طيب كانه نظر رحمة الله الى لفظ الحديث فانه انما نص على الطمأنينة فيهما ثم ارکع حتى تطمئن راكعا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا فقد يقال على هذا اذا و قال بعدها ثم ارفع حتى تطمئن جالسا - [00:03:39](#)

فلو قال الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع او والجلوس بين السجدين استيفاء للموضع التي نص الحديث فيها على ولهذا فان ابن الملقن رحمة الله لما شرح قال مباشرة بعد ترجمة البابا ونحوه الطمأنينة في الركوع والسجود قال - [00:04:03](#)

ایوة في الجلوس بين السجدين ليش ذكر هذا فقط بانه ماما نص عليه الحديث؟ ثم قال والشيخ حذفه اختصارا حذف ماذا حدث ركن الجلوس بين السجدين عطفا على ايجاب الطمأنينة فيها - [00:04:24](#)

بناء على ما نص الحديث عليه. طيب السؤال هل هذه الثلاثة الاركان فقط هي التي نص الحديث على وجوب الطمأنينة فيها نعم

حديث الباب نعم من رواية ابي هريرة رضي الله عنه نعم. قال ابن الملقن رحمة الله وصح ايضا وجوبها يعني الطمأنينة في الاعتدال في هذا الحديث - [00:04:44](#)

اعني حديث المسيح صلاته لكن من حديث رفاعة بن رافع اخرجه ابن حبان في صحيحه ثم قال وفيه رد على قول لامام الحرمين من اصحابنا انها غير مذكورة فيه. واقره عليه الرافعي واعرب منه انه نفاتها ايضا في الجلوس بين - [00:05:07](#)

سجدين وهو في الصحيح ايضا. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصل. ثم - [00:05:27](#)

جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصلي. فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصلي ثلاثا. فقال والذي بعث - [00:05:44](#)

بالحق نبيا ما احسن غيره فعلماني فقال اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن. ثم اركع حتى تطمئن راكعا. ثم حتى تعتدل قائمًا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا. ثم ارفع حتى تطمئن جالسا. وافعل ذلك في - [00:06:04](#)

في صلاتك كلها قبل الشروع في كلام الشارح رحمة الله تعالى ها هنا مقدمات بين يدي هذا الحديث اشتهر هذا الحديث عند الفقهاء بحديث المسيح صلاته وهو الرجل الذي ابهم ذكر اسمه هنا في الحديث - [00:06:29](#)

الذى صلى صلاة لم يقبلها النبي صلى الله عليه وسلم فجعل يقول له ثلاث مرات ارجع فصلي فانك لم تصلي ثانية حديث المسيح صلاته مروي في دواوين السنة عن اثنين من الصحابة رضي الله عنهم ابو هريرة ورفاعة - [00:06:49](#)

ابن رافع رضي الله عنهم لكن الذي في الصحيحين هو رواية ابي هريرة رضي الله عنه ورواية رفاعة مخرجة في دواوين السنن. وفي السنن الاربعة والمسند وغيرها. من دواوين السنة على اصحابها رحمة الله - [00:07:11](#)

يقال هذا لبيان ان هذا الحديث في المقدمة الثالثة ان هذا الحديث هو عمدة الفقهاء في الكلام على ما يتعلق بواجبات الصلاة المهمة التي لا تصح الصلاة الا بها. سواء سمعناها اركانا او سمعناها واجبات على اختلاف اصطلاح الفقهاء بين المذاهب في - [00:07:29](#)

هذا الباب انما هي الافعال التي لا تصح الصلاة الا بها ووجه ذلك ان النبي عليه الصلاة والسلام ذكرها للرجل في مقام التعليم فانه صل صلاة وصفها النبي عليه الصلاة والسلام بانها كالعدم. ارجعي فصلي - [00:07:53](#)

فانك لم تصلي فاذا لما قال الرجل في الثالثة والذي بعثك بالحق لا احسن غير هذا فعلماني فالمقام مقام تعليم صل صلاة غير صحيحة. اذا سيعملمه الصلاة الصحيحة التي لا تصح الصلاة الا بها - [00:08:14](#)

فلهذا اضحي هذا الحديث عند الفقهاء مهما للغاية. واطالوا الحديث فيه في الكلام عن استنباط فوائده وتقدير استنباطاته وكيف تبني الادلة عليه؟ الفائدة الرابعة او المقدمة الرابعة او الخامسة هذا الرجل الذي لم يسمى في الحديث وابهم ذكر اسمه - [00:08:32](#)

ذكر بعض الشرح من الطرق التي اتسعت بها رواية الحديث اه ذكرروا اسمه وهم على خلاف بين اسمين والدين. الاول ان خلاد ابن رافع كما ذكره ابن بشكوان بعد ان ذكر الحديث من رواية رفاعة بن رافع. فان الحديث من رواية - [00:08:54](#)

ابن علي ابن يحيى ابن خلاد ابن رافع الزراقي. عن ابيه عن جده عن رفاعة بن رافع كذا اخرجه ابو داود. وقيل بل هو رفاعة بن رافع انه صاحب القصة التي ذكر فيها وصفه آبا شأن الصلاة. وها هنا فائدة لطيفة ايضا يذكرها المحدثون - [00:09:14](#)

عادة في كل الاحاديث التي تتعلق بقصص لاصحابها واقعة حصلت في قصة فلان او فلان. فان الاحاديث ان كان فيها خير ومحنة ومنقبة يسمى اصحابها قالوا جاء رجل يقال له كذا - [00:09:38](#)

قدم رجلا او قال فلان او حضر فلان ولو كان من غير مشاهير الصحابة المعروفين رضي الله عنهم. يذكر اسمه لأن مقامه اه منقبة وثناء ومحنة. وان كان غير ذلك - [00:09:57](#)

كان يكون المقام مقام ذم او سوء تصرف او عبارة غير لائقة وفيها ما لا يليق ذكره او تعقيب شرعي او التأديب النبوى فانه بيهم اسم صاحبها عادة وهذا الابهام اما ان يكون من الراوى الصحابي نفسه راوي الحديث رضي الله عنه. جاء رجل - [00:10:14](#)

جاء اعرابي دخل فقال ما يسمى فاذا كانت الواقعة لا يحسن فيها ذكر اسم صاحبها او كان هذا الابهام من الراوى بعد الصحابي من

التابعين فمن بعدهم وايا كان فيه ادب رفيع - 00:10:38

ينتهجه اهل الحديث في رواية السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عدم الحرص على ذكر المثالب وجرح الاشخاص والتشهير باسمائهم ومعرفة اعيانهم. فانظر كيف فعلوا وبهذا الصنيع رحمة الله عليهم. وانهم طووا ذكر اسم لا يحسن ذكره. في مقام الذم او النقص او العيب - 00:10:57

عبر القرون في المقابل ذكروا اسماء لاشخاص ظلت محفوظة تروى وتذكر اسماؤهم على مدى اربعة عشر قرنا يرويها المحدثون ويذدونها في مصنفاتهم ويحفظوها حفاظ السنة وهكذا. فهذا شأن عظيم ومنهج كريم - 00:11:24

يقوم عليه اهل الحديث في روايته عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم. واخيرا فان من فوائد الحديث بين يدي الذكر ان الواجبات في الصلاة التي لا تصح الصلاة الا بها نوعان عند الفقهاء. نوع متفق على وجوبه وفرضيته - 00:11:44

هذا غالب ما ذكر في الحديث. والنوع الآخر واجبات مختلف في وجوبها فقائل بوجوبها وقائل لا يقول به كمثل جلسة التشهد الاول والتکبيرات تکبيرات الانتقال ووضع اليمنى على اليسرى من افعال الصلاة كما سیأتي کلام الشارح عليه ان شاء الله - 00:12:04

فهذه ايضا لهم طريقة في استنباطها وذكراها وتقريرها. لو كانت واجبة كيف ما ذكرت في الحديث وعدم ذكرها في الحديث هل يدل مطلقا على عدم وجوب اي فعل في غير ما ذكر في هذا الحديث هذه صنعة فقهية والنظر في - 00:12:25

في الحديث يقتضي التنبه لها. والحديث ايضا من فوائدہ عند النسائي في روايته للحديث ان الرجل دخل فصلی رکعتین قالوا فيها اشعار بانها نافلة ولعلها كانت تحية المسجد ولما جرى ذلك صلاتها فجاء يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:12:43

قال ارجع وظاهره انه صلى الله عليه وسلم امره بالرجوع مرة بعد مرة. هكذا حتى اوقفه على مقام التعلم بما جاء في الحديث كما سیأتي ذكره في ثنايا کلام الشارح رحمة الله تعالى. نعم - 00:13:03

احسن الله اليكم. قال رحمة الله الكلام عليه من وجوه الاول فيه الرفق في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. فان النبي صلى الله عليه وسلم عامله بالرفق فيما امره به - 00:13:22

كما قال معاوية بن الحكم السلمي فما قهرني ووصف رفق النبي صلى الله عليه وسلم به وكذلك قال في الاعرابي لا تزرموه لم يعنفه هذا الرفق في التعليم والرفق في التأديب والرفق في مقام التوجيه والنصح لكل من يراد تعليمه ونصحه وتوجيهه - 00:13:37

سواء كان الناصح والمعلم ابا مع اولاده او استاذا مع طلابه او اماما او عالما او خطيبا مع من يستفيد بين يديه. الرفق والمراد به ضد العنف اللين في الاخذ في القول في العبارة في الانكار في التعليم. والحديث ظاهر الدلالة جدا في هذه الفائدة - 00:14:02

جاء فصلی قال ارجع فصلی فانك لم تصلي. مرة واثنين وثلاثة وعلمه في الثالثة. وعلمه بشرح لا يحتاج معه الى استفهام واعادة سؤال وتكرار. لاحظ ان الرجل ما قال وهنا ماذا افعل - 00:14:28

او اعد علي او هنا ما المقصود به؟ لم يستفهم عن شيء هذا من تمام الرفق في التعليم. واورد المصنف رحمة الله شاهدين اخرين في مقام الرفق في الانكار الانكار يعني انكار الخطأ وليس مطلق التعليم. وهذا اكيد يعني ان كان الموقف موقف خطأ - 00:14:45

ومنكر شرعي يستدعي التغيير والتعليم. واستدعي ذلك رفقه عليه الصلاة والسلام. فما بالك بتعليم لجاه لا يستصحب فعله وجود منكر انما هو مجرد خطأ هذا اكيد لأن المنكر وهو منكر لم يجد منه عليه الصلاة والسلام الا الرفق في التعليم والانكار. الشاهد الثاني الذي اشار - 00:15:08

واليه حديث معاوية بن الحكم السلمي قال فما قهرني والحديث عند مسلم في الصحيح قال بينما انا اصلی مع رسول الله صلى الله عليه استسلم اذ عطس رجل من القوم - 00:15:31

فقلت يرحمك الله. تكلم معاوية في الصلاة فشمته قال يرحمك الله. قال فرماني القوم بابصارهم. فقلت يا تكل امته ما شأنكم تنتظرون الي؟ فزاد في مستطردا في خطئه لجهله وعدم علمه - 00:15:44

فتكلم مرة اولى ثم لما رموه بابصارهم زاد في كلامه بما يخرج به عن الصلاة. قال فجعلوا يضربون بابديهم على افخاذهم. فلما رأيتمهم يصمتونني لكي اسكت. سكت فلما صلی رسول الله صلى الله عليه وسلم فبابي وامي. ما رأيت معلما قبله ولا بعده احسن -

تعليما منه والله ما قهرني ولا ضربني ولا شتمني قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس. انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن. معنى كهراني يعنيبني فيه الانتهار بشدة والعنف. والشاهد الآخر حديث الاعرابي الذي بال في طائفة المسجد. فنهاه الصحابة وفي رواية - 00:16:31

الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم له لا تزرمونه. وفي رواية قال دعوه حتى قضى بوله ثم امر بان يراق على بوله ذنوب من ماء او دلو من ماء فكان هذا ايضا - 00:16:57

ايضا في غاية الرفق ثم استدعاه النبي عليه الصلاة والسلام وقال له ان هذه المساجد انما بنيت لكلام الله وذكر الله ولا تصلح لمثل هذه قاذورات او النجاسة او كما قال صلى الله عليه واله وسلم - 00:17:11

احسن الله اليكم. قال رحمة الله وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وفيه رد السلام مرارا اذا كرره المسلم على ما جاء في بعض الروايات. رد السلام مرارا اذا كرره المسلم - 00:17:28

يعني كلما كرر المسلم السلام ايضا يشرع رده مرارا. قال على ما جاء في بعض الروايات وأشار الى عدد من الروايات التي فيها ان الرجل جاء وسلم في في الباب جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصلي فانك لم تصلي -

00:17:47

ظاهر الرواية ليس فيها رد السلام فقد يستدل به او بظاهره من لم يجمع طرق الحديث فيظن ان رد السلام يستنبط من هذا الحديث انه غير واجب او ربما قيده بمثل - 00:18:11

بهذه الحالة ان المعلم اذا كان مشغولا بتعليم من يعلمه فلا بأس بترك رد السلام. وليس كذلك فان الحديث وان كان ظاهره كذلك بل ظاهره انه عليه الصلاة والسلام كما في الروايات الاخرى صرخ فيها برد السلام في الصحيحين فرد - 00:18:25

قال ارجع فصلي في المرات كلها. وفي رواية عند البخاري وعليك السلام ارجع فصلي وعند ابي داود والترمذى والنمسائى فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال وعليك وعند البخاري ايضا في الایمان والذنور ذكر الرد في موضعين - 00:18:45

في كتاب الاستئذان وفي كتاب الاذان. جاء الرد في المرة الاولى من رجوع الرجل رد عليه السلام نبينا صلى الله عليه وسلم. واما الحافظ عبد الغني رحمة الله صاحب العمدة فاعتمد للفظ الذي لم يرد فيه الرد في المرة الثانية. والمصنف رحمة الله وأشار الى ذلك -

00:19:06

لما جاء ابن المنير رحمة الله في شرح الحديث يقرر عدم وجوب السلام او رد السلام تعقبه الحافظ ابن حجر رحمة الله بقوله والذي وقفتنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره الا الذي - 00:19:26

الایمان والذنور. وقد ساق الحديث صاحب العمدة بلفظ الباب الا انه حذف منه فرد النبي صلى الله عليه وسلم قال فلعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب العمدة. والمقصود انه ثبت رد النبي صلى الله - 00:19:46

عليه وسلم سلامه على الرجل بل في المرات كلها او في اكثرب من مرة. نعم احسن الله اليكم. قال رحمة الله الثاني تكرر من الفقهاء الاستدلال على وجوب ما ذكر في هذا الحديث وعدم وجوب ما لم يذكر فيه. اذا استدل بالحديث الفقهاء على - 00:20:06

لامرین الاول وجوب ما تضمنه الحديث والثاني عدم وجوب ما لم يتضمنه. طيب اما وجوبه فمن اين اخذ من صريح امره عليه الصلاة والسلام اركع ارفع اسجد. هذه اوامر والاوامر - 00:20:28

تحمل على الوجوب. طيب ومن اين اخذوا الفائدة الثانية عدم وجوب ما لم يذكر ممتاز لو كانت واجبة لذكرها. لم نعم لان المقام مقام تعليم. وهذا الذي يقول فيه الاصوليون لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. لانه لو كان شيء واجب - 00:20:47

في الصلاة فلم يذكره لانصرف الرجل ويقول ما ذكره لي رسول الله. عليه الصلاة والسلام. طب يرد لها هنا سؤال. فماذا تقولون في واجبات اخرى ينص الفقهاء على وجوبها وبعضها متفق عليه - 00:21:10

ولم تذكر في الحديث يقال وردت في احاديث اخر فيها الامر بالوجوب فيها الامر بفعل ذلك الشيء كما سيأتي كلام الشارح عليه رحمة

الله. هذه طريقة مهمة فالحديث كما قال يستدل به على وجوب ما - 00:21:26

في رفبه وعدم وجوب ما لم يذكر فيه. نعم قال فاما وجوب فاما وجوب ما ذكر فيه فلتعلق الامر به. واما عدم وجوب غيره فليس ذلك لمجرد كون اصل عدم الوجوب بل لامر زائد على ذلك وهو ان الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل. وتعريف - 00:21:44  
الصلوة وذلك يقتضي انحصر الواجبات فيما ذكر ويقوى مرتبة الحصر انه عليه الصلاة والسلام ذكر ما تعلقت به الاساءة من هذا المصلي وما لم تتعلق به اساءة من واجبات الصلاة - 00:22:09

وهذا يدل على انه لم يقتصر المقصود على ما وقعت فيه الاساءة فقط. السؤال ما الذي اساء فيه المصلي حتى نحرر هذا موضع مهم.  
السؤال هل علمه النبي صلى الله عليه وسلم كل شيء واجب في الصلاة - 00:22:28  
او علمه الشيء الواجب الذي اخطأ فيه فقط لو قلت بالثانية الواجب الذي اخطأ فيه فقط اذا انت تقرر ان هناك واجبات اخرى سواها  
وان لم يذكرها الحديث هي واجبة - 00:22:49

وليس ما ذكرها؟ لا ليش ما ذكرها في الحديث بانهما اخطأ فيها؟ هذا كلام يبني عليه تفريق كبير في التعامل مع الاحاديث الاخر  
التي جاء فيها الامر ببعض واجبات الصلاة ولم يذكرها في حديث المسمى صلاته. قال رحمة الله ويقوى مرتبة الحصر. يعني ان  
الحديث تنحصر - 00:23:05

وفيه الواجبات انه صلى الله عليه وسلم ذكر ما تعلقت به اساءة من هذا المصلي. وما لم تتعلق به اساءة من واجبات الصلاة. ذكر ما  
تعلقت به اساءة وما لم تتعلق - 00:23:28

لان الرجل كبر ورکع ورفع انت لا تتصور انه دخل الصلاة من غير تكبير. طب هو قال له اذا قمت الى الصلاة فكبير. يعني الرجل صلى بلا  
تكبير يستبعد هذا - 00:23:43

اذا فالحديث في ظاهره حصر للواجبات سواء التي اساء فيها او التي لم يسيء فاذا تقرر هذا يقوى قول الفقهاء بان الحديث تحصر  
فيه واجبات الصلاة. قال وهذا يدل على انه لم يقتصر المقصود على ما وقع - 00:23:59

الاساءة فيه. ووجه الاساءة في في صلاة الرجل عموما خفتها التي خلت فيها من الطمأنينة. كما جاء في عند اصحاب السنن ابي داود  
والترمذى والنمسائى انه اخف صلاته. ولهذا ترى المحدثين يترجمون للحديث بوجوب - 00:24:19

بالطمأنينة فلا يستبطون فيه فائدة اعظم منها ولم يتبيّن من الحديث ولا سياقات رواياته موضع الخفة التي خف فيها الرجل صلاته  
حتى ترك فيها الطمأنينة فذكر النبي صلى الله عليه وسلم له ما يتعلّق بوجوبها في سائر الاركان - 00:24:39  
نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله فاذا تقرر هذا فكل موضع اختلف فيه فكل موضع اختلف فيه فكل وضع اختلف الفقهاء في  
وجوبه وكان مذكورة في هذا الحديث فلنا ان نتمسّك به في وجوبه - 00:24:59

وكل موضع اختلفوا في وجوبه ولم يكن مذكورة في هذا الحديث فلنا ان نتمسّك به في عدم وجوبه. لكونه غير مذكور في هذا  
الحديث على ما تقدم من كونه موضع تعليم. وقد ظهرت قرينة مع ذلك على قصد ذكر الواجبات - 00:25:19

وكل موضع اختلف في تحريمـه فـلك ان تستدلـ بهـ على عدم تحريمـهـ بـانـهـ لـوـ حـرـمـ لـوـ جـبـ التـلـبـسـ بـظـدـهـ. طـيـبـ هـذـهـ ثـلـاثـ  
فوـائدـ تـسـتـبـطـ منـ هـذـاـ الحـدـيـثـ فـوـائـدـ كـلـيـةـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـأـفـعـالـ - 00:25:38

في الصلاة افعال الصلاة اما واجبة واما غير واجبة غير واجبة يعني لا تقل عن درجة الاستحباب والسنن والامر الثالث الافعال  
الممنوعة في الصلاة المحرم فعلها كالكلام والطعام والشراب وسائر - 00:25:55

الافعال التي تنافي هيئـةـ الصـلاـةـ فـانـهـ مـنـوـعـةـ فيـ الصـلاـةـ. قالـ الحـدـيـثـ يـسـتـبـطـ مـنـهـ الـاـمـرـ الـثـلـاثـ وـالـفـوـائـدـ الجـمـةـ المـوـزـعـةـ عـلـىـ هـذـهـ  
الـمـحاـورـ. كلـ مـوـضـعـ اـخـتـلـفـ الـفـقـهـاءـ فـيـ وجـوبـهـ وـذـكـرـ فـيـ هـذـاـ الحـدـيـثـ يـكـونـ مـتـمـسـكـ بـالـقـوـلـ - 00:26:13

بـوجـوبـهـ فـيـرـجـحـ قـوـلـ الـقـائـلـينـ بـالـوـجـوبـ وـكـلـ مـوـضـعـ اـخـتـلـفـ الـفـقـهـاءـ فـيـ وجـوبـهـ وـلـمـ يـذـكـرـ فـيـ هـذـاـ الحـدـيـثـ لـكـهـ ذـكـرـ فـيـ مـوـضـعـ اـخـرـ  
وـفـيـ حـدـيـثـ اـخـرـ فـايـضـاـ يـسـتـنـدـ الـيـهـ الـفـقـهـاءـ فـيـ كـوـنـهـ غـيرـ وـاجـبـ طـيـبـ وـاـذـاـ وـرـدـ اـمـرـ فـيـ حـدـيـثـ اـخـرـ - 00:26:31

يـجـعـلـونـ عـدـمـ ذـكـرـهـ فـيـ حـدـيـثـ الـمـسـيـءـ صـلـاتـهـ قـرـيـنةـ عـلـىـ عـدـمـ الـوـجـوبـ وـيـحـمـلـونـ الـاـمـرـ عـلـىـ الـاـسـتـحـبـابـ قـالـ فـلـنـاـ انـ نـتـمـسـكـ بـهـ فـيـ عـدـمـ

وجوبه لكونه غير مذكور في هذا الحديث. بناء على ما تقدم المقام مقام وتعليم ولا يجوز - 00:26:52

تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو قد بين له الافعال الواجبة سواء التي اساء فيها او لم يسيء وسيأتي مناقشة لهذا بعد قليل. الفائدة الثالثة والطريقة الثالثة في استبطاط احكام الحديث كل موضع اختلف في تحريمها. فلك - 00:27:13

ان تستدل بهذا الحديث على عدم تحريمها ليش؟ لو كان محظيا اما ان ينص على عدمه او ان ينص على وجوب يتلمس بضده. فلما لم يذكره دل هذا الحديث على عدم تحريمها. نعم. وكل موضع - 00:27:30

وكل موضع اختلف في تحريمها فلك ان تستدل بهذا الحديث على عدم تحريمها لانه لو حرم لوجب التلمس بضده فان النهي عن الشيء امر باحد اظداده ولو كان التلمس بالضد واجبا لذكر على ما قررناه. فصار من لوازيم النهي الامر بالضد. ومن لوازيم الامر بالضد ذكره في - 00:27:49

ال الحديث على ما قررناه هذه قاعدة اصولية الامر بالشيء نهي عن جميع اضداده هل هو من حيث اللفظ دلالة مطابقة او هو من حيث التضمن والالتزام؟ مسألة فيها خلاف فاذا كان كذلك فعكس القاعدة ايضا صحيحا. النهي عن الشيء امر باحد اضداده - 00:28:13  
فاذا التلازم التضاد في دلالة الامر والنهي. فاذا وجدت صيغة امر صريحة دل ذلك على النهي عن فان القائل لآخر اجلس امرا اياه بالجلوس فهو نهي عن كل ما يضاد هذا الجلوس - 00:28:39

فكأنه قال له لا تقف ولا تجري ولا تمشي ولا تننم ولا تضجع ولن يتحقق له امتثال الامر الا بمفارقة جميع اضداده المنهية عنها فيعبرون عن هذا بقولهم الامر بالشيء - 00:28:59

نهي عن جميع اضداده. بعكس النهي فاذا قال لك لا تجلس ما هي ايامك عن الجلوس فانه يأمرك باحد اضداده لا بكلها. لان احد اضداده كاف في تلبيسك في الامتثال بما نهاك عنه. الامتثال بالكف عما نهاك عنه. فلا تجلس فاما ان تقف او تمشي او تجري او - 00:29:16

يتتحقق لك الامتثال بقوله لا تجلس لا تقول المقصود بقول المصنف رحمة الله في شرح القاعدة وهي طوبية الذيل في كتب الاصول ليس المقصود تقرير القاعدة لكنه يستعملها في الوصول الى ما يريد تقريره في الفائدة الثالثة. كل موضع مختلف في تحريمها - 00:29:42  
يمكن الاستدلال بهذا الحديث على عدم تحريمها. كيف لو كان محظيا وممنوعا اما ان يأتي النهي عنه صراحة ويعلمه صفة الصلاة ليش ما قال له لا تتكلم لا تأكل في الصلاة لا تشرب - 00:30:03

ما نهاه عن شيء او اما ان ينهاه صراحة او يأمره بشيء يلزم منه بضده النهي عن هذه الممنوعات. قال رحمة الله تعالى فاذا انتفى ذكره اكمل احسن الله اليكم. قال رحمة الله فاذا انتفى ذكره اعني الامر بالتلمس بالضد انتفى ملزومه وهو الامر بالضد - 00:30:19  
واذا انتفى الامر بضد انتفى ملزومه وهو النهي عن ذلك الشيء يقصد به المحرمات في افعال الصلاة كما تقدم. نعم. فهذه الثلاث طرق يمكن الاستدلال بها على شيء كثير من المسائل المتعلقة بالصلاه - 00:30:46

ما الطرق الثلاثة؟ كل وجوب مختلف في وجوبه وذكر في الحديث يستدل به او يرجح القول بالوجوب. وكل وجوب مختلف فيه ولم يذكر يرجح القول بعدم الوجوب الا اذا ورد دليل اخر. وكل محظى مختلف في تحريمها ولم يذكر - 00:31:02

في الحديث يستدل به على عدم منعه او تحريمها في الصلاة. نعم خلف هذه الثلاث طرق يمكن الاستدلال بها على شيء كثير من من المسائل المتعلقة بالصلاه الا ان على طالب التحقيق في هذا ثلاث وظائف - 00:31:22

احداها حتى يتم لك تحقيق الطرق الثلاثة والفوائد بالمحاور الثلاثة من الحديث لابد من تحقيق ثلاثة امور. هذه يا مشايخ يعني اشبه بمنهجها علمية يقررها الشارع رحمة الله في غاية التحرير والنفاسة. اذا اردت الصنعة العلمية الصحيحة للتعامل مع الحديث - 00:31:40

فلا بد من ثلاثة امور سيبينها لك تباعا. واحد ان تجمع طرق الحديث وتستوفي الفاظه. اثنين اذا وجدت دليلا اخر غير الذي في الحديث فعليك ان توازن. ثلاثة اجعل منهجتك واحدة مضطربة في كل مسألة. ولا تأتي لمسألة ترجح فيها القول بالوجوب فتقول - 00:32:04

لان الحديث ذكرها. ومسألة اخرى مذهبك لا يقول فيها بالوجوب تقول لا الحديث ان لم يذكرها ذكرها حديث اخر وحد منهجيتها. يقرر منهجية علمية رائعة في التعامل مع الحديث لابد ان تتحقق كما قال رحمة الله ثلاثة وظائف. يعني ثلاثة امور لابد من استيعابها ليتم لك الاستدلال - 00:32:24

ال الحديث على الصنعة الفقهية السديدة. نعم الله اليكم قال رحمة الله الا ان على طالب التحقيق في هذا ثلاث وظائف احدها ان يجمع طرق ان يجمع طرق هذا الحديث ويحصي الامور المذكورة فيه. ويأخذ بالزائد فالزائد فان - 00:32:49

اخذ بالزائد واجب. ايش يعني اخذ بالزائد ايه يأخذ في طرق هذا الحديث. بالرواية ابي هريرة او من رواية رفاعة بن رافع رضي الله عنهمما يجمع ما ورد في الفاظ الحديث - 00:33:10

بان اتفقنا على ان الجمل المذكورة فيه تحصر الواجبات فرب رواية فيها ذكر وفعل لم ترد في الرواية الاخرى. فلابد من استيفاء الطرق. طبعا على الطريقة المحدثين يعني ان تميز بين الصحيح - 00:33:24

والضعف وان تغربل ذلك كله ثم يصفو لك من مجموع طرق الاحاديث الافعال الواجبة في الصلاة قال الحافظ ابن حجر رحمة الله بعدهما نقل كلام ابن دقيق العيد قلت قد امتنعت ما اشرت اليه وجمعت طرقه القوية بالرواية ابي هريرة ورفاعة - 00:33:39

وقد امليت الروايات التي اشتملت عليهما فما لم يذكر فيه صريحا في حديث ابي هريرة ورفاعة من الواجبات المتفق عليها النية والجلوس الاخير يقول بعد حصر الطرق من الواجبات التي اتفق عليها الفقهاء ولم يذكرها حديث المسمى صلاته النية - 00:34:02

والقعود الاخير. قال ومن المختلف فيه التشهد الاخير والصلاه على النبي صلى الله عليه وسلم في اخر الصلاه فحصر الواجبات التي لم يذكرها الحديث. لانها تحتاج الى جواب. كي لو كانت واجبة فلما لم يذكرها؟ والذى يتعين فيه الجواب ما اتخاذ - 00:34:27

على وجوبه النية والجلوس او الجلوس الاخير في التشهد في الصلاه. واما المختلف فيه فلما انتهى ان يقول انا لا اقول بوجوبه اجعلوا الوجوب فيه ماضعا لعدم وروده في الحديث. اما الصناعي رحمة الله وقد ذكر كلام الحافظ ابن حجر قال ولم يتم - 00:34:48

امثال الحافظ ابن حجر في سرد الالفاظ الزائدة فنحن الذي امتنعتنا وسردناها كما عرفت لانه لما جاء الصناعي رحمة الله في اول تعليقه على الحديث جمع الالفاظ التي وردت في الصحيحين وفي السنن وفيها بعض الالفاظ الزائدة - 00:35:08

مثلا من ذلك ما اشار اليه رحمة الله تعالى في بعض طرق الحديث عند ابي داود والترمذى والنسائى لما قال خاف الناس لما دخل رفاعة وقال ارجع فصلي فانك قال فخاف الناس - 00:35:24

وكبر عليهم ان يكون من اخف صلاته لم يصلى فقال الرجل فارني وعلمني فانما انا بشر اصيبي واحطى. قال اجل. ثم علمها. قال اذا قمت الى الصلاة فتوضا كما امر - 00:35:40

الله ذكر الوضوء وليس معنا في الحديث الباب ثم تشهد فاقم ما هذا الاذان والاقامة امره بالاذان والاقامة. فان كان معك قرآن والا فاحمد الله وهلله وكبره. الى ان قال اذا فعلت ذلك فقد تمت صلاته - 00:35:54

وان انتقصت منه شيئا فقد انتقصت من صلاته. قال وكان اهون عليهم من الاولى انه ان انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم تذهب كلها. لانه قال له في البداية ارجع فصلي فانك لم تصلي. في رواية لابي هريرة انه لا تتم - 00:36:14

ذات احد من الناس حتى يتوضأ فيوضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ويحمد الله ويثنى عليه ثم يقرأ ما شاء من القرآن. وفي اخرى حتى يسبغ الوضوء وذكر صفتة فيغسل وجهه ويديه الى اخره. في رواية اخرى اذا قمت فتوجهت الى القبلة فكبر. فذكر - 00:36:34

استقبال القبلة وفيه ايضا اذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك وامدد ظهرك. اذا سجنت فمك سجودك وادا رفعت فاقعد على فخذك اليسرى وفي رواية اذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن وافرش فخذك اليسرى. ثم تشهد - 00:36:54

وفي اخرى بعد ذكر الوضوء ثم قم فاستقبل القبلة ثم كبر ثم اقرأ. قال الصناعي فهذه خلاصة الزيادات في الروايات جميع السقнат هذى نفعها فيما يأتي في كلام الشارح ان شاء الله تعالى - 00:37:18

المقصود هذى اول المهام لمن اراد بحث الحديث والاستنباط الفقهي منه انه يجمع طرق الحديث لاحصاء الامور المذكورة في مختلف الطرق. ويأخذ بالروايات وما زاد في بعضها على بعض. ولما جمع الحافظ ابن حجر الروايات كما سمعت قال وهذا - 00:37:33

محتاج الى تكميلة لان تعقيبا على كلام النووي. قال النووي فيه دليل على ان الاقامة والاستعاذه ودعاء الاستفتاح ورفع اليدين في الاحرام ووضع اليمنى على اليسرى وتکبيرات الانتقال وتسبيحات الرکوع والسجود - 00:37:53

الجلوس ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب تعقبه الحافظ ابن حجر قالوا هو في معرض المعن لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق - 00:38:10

لما ذكر النووي رحمه الله الاقامة وذكرها في بعض الطرق ودعاء الاستفتاح ومذكور في بعض الطرق ونحوها فاذا لا يسلم لك ان تقول الفعل غير واجب لانه غير مذكور في حديث المسمى صلاته الا - 00:38:24

بعد استيفاء جميع طرق الحديث وتأكدك من ان هذا الفعل ليس مذكورة فيه وقلت لك ان الحافظ ابن حجر حصرها في اثنين من الواجبات عليها النية والقعود الاخير واثنين من الواجبات - 00:38:39

المختلف فيها التشهد الاخير والصلة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه احسن الله اليكم. قال رحمه الله وثانيتها اذا قام دليل على احد الامرين اما على عدم الوجوب او الوجوب - 00:38:53

فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو اقوى منه. الثانية من ماذا من الوظائف التي يتعمى على الناظر في الحديث استيفاؤها الاول جمع الطرق والثاني ان ينظر اذا وجد دليل سوى - 00:39:11

حديث المسمى صلاته يدل على وجوب شيء ما ذكر في حديث المسمى صلاته او عدم وجوب شيء ذكره حديث المسمى صلاته ما فائدة هذا الموازنة الموازنة لانها في مقام تعارض - 00:39:28

ينص حديث المسمى صلاته على الفعل واجبا وانت تجده في حديث اخر غير واجب او العكس لم يذكر في حديث مسمى صلاته فدل على عدم الوجوب ثم نجده في حديث اخر مأمورا به دالا على الوجوب - 00:39:45

نعم فالواجب قال فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو اقوى منه وهذا في باب النفي يجب التحرز فيه اکثر فلينظر عند التعارض اقوى الدليلين فيعمل به. هذا في جانب النفي يجب التحرز فيه اکثر. احنا احنا قلنا الان حديث المسمى صلاته يدل - 00:40:01

على وجوب ما ذكر فيه وعدم وجوب ما لم يذكر فيه ممتاز. طيب فاذا كان شيء لم يذكر في حديث المسمى صلاته وجاء الامر به في حديث اخر قال هذا يجب التحرز فيه اکثر - 00:40:22

لانك امام دلالتين التعارض فيهما قوي. لكن عدم وروده في حديث المسمى صلاته دل على عدم وجوبه صراحة او ضمنا لا ضمنا اخذناها ضمنا اخذناها استنباطا لانه مسكون عنه ولو جاء الامر به في حديث اخر لكان الدليل على ايجابه صريحا منطوقا. فقد يجب التحرز فيه اکثر وينظر اقوى الدليلين فيعمل - 00:40:40

نعم قال وعندنا انه اذا استدل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الامر به في حديث اخر على سبيل المثال تسبيحات الرکوع والسجود واجبة عند كثير من الفقهاء. تکبيرات الانتقال واجبة عند احمد والظاهري - 00:41:07

طيب جاء الامر بها او يستدل على وجوبها من حديث اخر. والحديث هذا يدل على عدم وجوبها. ما الصنيع لم ترد في حديث المسمى صلاته وورد الامر بها. فن الصنيع - 00:41:27

نعم وعندنا ولو عندنا انه اذا استدل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الامر به في حديث اخر فالمقدم صيغة الامر لم لما قلناه قبل قليل لان صيغة الامر صريحة في الايجاب - 00:41:43

وعدم الوجوب ليس مستفادا من من نفيه بل من السكوت عنه ومجرد السكوت عنه هي نوع من الدلالة المبنية على مقدمة. ايش نقول في المقدمة؟ لو كان واجبا لذكره رسول الله عليه الصلاة - 00:42:05

والسلام لكنه ليس واجبا فلم يذكرهم فاي حكم يبني على مقدمات اکثر اضعف اضعف عند الاصوليين من الحكم الذي يبني على مقدمة واحدة او اقل من مقدمات الحكم المخالف. نعم - 00:42:21

قال وان كان يمكن ان يقال الحديث دليل على عدم الوجوب وتحمل صيغة الامر على الندب. هذا المسلك الاخر لكل من لا يرى وجوب التسبیح في الرکوع والسجود. ولا يرى وجوب تکبيرات الانتقال مثلا ولا يرى وجوب التشهد الاخير. ولا يرى وجوب الصلاة على النبي

الله عليه وسلم في الصلاة سيقول في كل حديث ورد فيه الامر بتلك الاشياء صحيح انه امر ويحمل على الوجوب الا اذا وردت قرينة وحديث المسيح صلاة قرينة صارفة لذلك الامر عن الوجوب فتجعلها - 00:43:01

من مستحبات الصلاة لا من واجباتها. طيب هذان مسلكان المصنف رحمة الله يميل الى الاول ما هو؟ تقديم دلالة الامر وانها تدل على الوجوب. نعم قال لكن عندنا ان ذلك اقوى. ما هو؟ المقدم صيغة الامر. نعم - 00:43:18

لان عدم الوجوب متوقف على مقدمة اخرى وهو ان عدم الذكر في الرواية يدل على عدم الذكر في نفس الامر عدم فكري التسبيح مثلا او تكبيرات الانتقال عدم ذكرها في الرواية يدل على عدم الذكر في نفس الامر يعني لم - 00:43:41

يقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم. ليش ننص على هذا؟ لانه ربما يذكره النبي عليه الصلاة والسلام فيسقط من رواية حديثي سهوا او اختصارا قد تكون الجملة وردت كانه قال اذا ركعت فسبح - 00:44:01

لكنه قال اذا ركعت آآ او ارکع حتى تطمئن راكعا وما ذكر التسبيح لكن يقول نحن نفترض ان الشيء الذي لم يذكر في الرواية لم يذكر في نفس الامر يعني - 00:44:19

لم يذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم. نعم قال وهذه غير المقدمة التي قررناها. وهو ان عدم الذكر يدل على عدم الوجوب. لان المراد ثم ان عدم الذكر في نفس الامر من الرسول صلى الله عليه وسلم يدل على عدم الوجوب. فانه موضع بيان وعدم الذكر في نفس الامر غير عدم الذكر - 00:44:32

في الرواية وعدم الذكر في الرواية انما يدل على عدم الذكر في نفس الامر بطريق ان يقال لو كان لذكر او لان الاصل عدم هذه المقدمة اضعف من دلالة الامر على الوجوب. باختصار - 00:44:57

حتى تستفيد عدم وجوب فعل من افعال الصلاة غير مذكور في حديث المسيح صلاته لابد لك من هذا التقرير. ما هو تقول الاصل عدم وجوهه ولو كان واجبا لذكره النبي عليه الصلاة والسلام. ولو ذكره النبي صلى الله عليه وسلم - 00:45:15  
لذكرته الرواية فاما امامنا رواية ليس فيها ذكر التسبيح ولا تكبيرات الانتقال. ولا التشهد الاخير ولا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ستكون سياقتك للدليل او الاستبدال كالتالي الثاني تقول لو كان واجبا لذكره ولو ذكره لورد في الرواية لكننا لم نجدها في الرواية اذا هي - 00:45:40

ليست واجبة هذه الطريقة في الاستدلال للوصول الى الحكم بهذه المقدمات تضعف الدليل وتضعف الحكم الناتج عنه بينما القائل بانها واجبة يأتي بك بحديث صريح يقول لك فكب فسبح باسم رب العظيم قال اجعلوها في رکوعكم - 00:46:07

قال اما الرکوع فعظاموا فيه الرب. فانت تجد امرا صريحا اقوى من طريقة القائل بعدم الوجوب. يريد ان يقول ان القائل بوجوب تلك الافعال التي لم ترد في حديث المسيح صلاته من حيث الصنعة - 00:46:29

وصياغة الدليل اقوى من القائل بعدم وجوبها لانها لم تذكر في حديث المسيح صلاته. هذه الفائدة الثانية التي قررها المصنف رحمة الله تعالى. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله - 00:46:45

وايضا فالحديث الذي فيه الامر اثبات لزيادة فيعمل بها. طبعا هنا يضعف قال رحمة الله هذه المقدمة اضعف من دلالة الامر على الوجوب ما وجه الضعف؟ هو يقول لو كان واجبا لذكر في الحديث - 00:47:02

طيب الا يمكن ان يقال بل ان من الصلاة من واجبات الصلاة ما ما وجب بعد حديث المسيح صلاته اليه هذا واردا يعني علمه صلى الله عليه وسلم ما كان واجبا الى ذلك الوقت - 00:47:18

ثم ما زالت واجبات الصلاة تأتي تباعا ويزاد فيها واجب بعد واجب وهذا لا اشكال فيه فاذا هذا يضعف الاستدلال بانه لو كان واجبا لذكره. بل هو ذكر ما كان واجبا الى ذلك الوقت سياقتك نقل الان عن بعض - 00:47:33

المحققين تأييدها لهذا التضعيف لهذا الوجه من الاستدلال. نعم قال وايضا فالحديث الذي فيه الامر اثبات لزيادة فيعمل بها. نعم. اثبت زيادة تسبيح زيادة تكبير زيادة تشهد. فيعمل بها لانها لا تنافي الرواية الناقصة ولا تناقض بينهما. نعم - 00:47:50

ولو هذا البحث كله بناء على اعمال صيغة الامر في الوجوب الذي هو ظاهر فيها والمخالف يخرجها عن حقيقتها بدليل عدم الذكر.  
يخرج الامر عن حقيقتها او صيغة الامر عن حقيقتها من الوجوب - 00:48:15

الى الاستحباب. نعم. فيحتاج الناظر المحقق في الموازنة بين الظن المستفاد من عدم الذكر في الرواية وبين الظن المستفاد من كون الصيغة للوجوب والثاني عنده ارجح هذا ترجيحه رحمة الله تعالى وباختصار يرى ان كل امر بفعل من افعال الصلاة - 00:48:31  
لم يرد في حديث المسيح صلاته اقوى في افاده الوجوب اقوى من المسلك الذي يجعل الامر مصروفا بقرينه في حديث مسيح صلاته من الوجوب الى الاستحباب. لكن الشوكاني رحمة الله علق على كلام الشارح وان هذا لا ينبغي ان يكون على - 00:48:51  
وقرر كالتالي ان صيغة الامر تقتضي وجوب ما زاد على ما في حديث المسيح صلاته ان كانت متقدمة على تاريخه كان حديث المسيح صلاته صارفا لذلك الامر الى الندب. اذا ثبت عنده ان الامر بذلك الفعل كان سابقا على حديث المسيح صلاته سيكون حديث المسيح صلاته - 00:49:11

او قرينة صارفة لامر عن الوجوب الى الاستحباب. لأن اقتصاره صلى الله عليه وسلم على واجباته التي ذكرها مشعر بعدم وجوب ما سواها. طيب وان كانت صيغة الامر في متاخرة - 00:49:36

قال فلا يصلح حديث المسيح صلاته ان يكون صارفا لها. لأن الواجبات الشرعية ما زالت تتجدد وقتا فوقتا والا يقول الشوكاني لزم قصر واجبات الشريعة على الخمسة المذكورة في حديث ضمام ابن ثعلبة الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين. لأن - 00:49:50  
صلى الله عليه وسلم في مقام التعليم اقتصر له على ذكرها ولم يذكر له سواها من الواجبات. قال واللازم باطل فالملزوم مثله. طيب اما ان يكون الامر سابقا على حديث المسيح صلاته فيكون الحديث قرينة صارفة. او يكون الامر متاخرة - 00:50:08

سيكون دليلا على الوجوب. طيب اذا جهلنا التاريخ؟ وما علمناه؟ قال فهذا محل الاشكال ومقام الاحتمال. والاصل عدم وجوب البراءة منه حتى يقوم دليل يوجب الانتقال عن الاصل والبراءة ولا شك ان الدليل المفيد للزيادة على حديث المسيح صلاته اذا التبس تاريخه محتمل لتقديمه عليه وتأخره - 00:50:26

سينتهظ للاستدلال به على الوجوب. قال وهذا التفصيل لابد منه. وتبك مراعاته خارج عن الاعتدال الى حد الافراج او التفريط لأن قصر الواجبات على حديث المسيح فقط واهدار التشريع وهدار الادلة الواردة بعده تخليا لصلاحيته لصرف كل دليل يرد بعده دالا على الوجوب سد لباب التشريع - 00:50:56

ورد لما تجدد من واجبات الصلاة ومنع للشارع من ايجاد شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الاوقات والله اعلم  
نعم. احسن الله اليكم. قال رحمة الله - 00:51:24

وثلاثتها ثلاثة ماذا؟ الوظائف التي تتعين على طالب التحقيق في النظر في هذا الحديث. الاول جمع طرقه واستيفاء والفاظه والزيادات الواردة والثاني النظر الى كل دليل اوجب شيئا او امر بشيء سوى ما في حديث المسيح صلاته. نعم - 00:51:38  
قال والثالثتها ان يستمر على طريقة واحدة. ولا يستعمل في مكان ما يتركه في اخر. فيتتغلب نظره يعني يتغلب نظره هذه قد يقال يعني هو نوع من الخطأ والتصحيح لكن الصناعي ضبطها بالحروب مثنتين من اسفل فوق فمثلث فعين مهملا اي - 00:51:58  
قال يصير كالثغلب في تطوراته وروغاته. وان ذلك ليس من دأب المحقق الناظر والمناظر. قال فانه قد وقع للفقهاء ثغلب في كثير من المباحث الفروعية والاصولية يعرفها من سبّرها. ايش يقصد؟ طيب انت مالكي او حنفي او شافعي او حنفي او حنفي - 00:52:21  
وذكرت لك امثلة اربع لواجبات في الصلاة حصرها الحافظ ابن حجر رحمة الله لم يذكرها حديث المسيح صلاته. النية والجلوس الاخير والتشهد والصلاحة على النبي صلى الله عليه وسلم فلو كنت انا من يرى وجوب التشهد ولا يرى وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه - 00:52:41

فأتي للمسألة الاولى فاقرر طالما هو امر. ورد في حديث اخر هو اقوى من عدم ذكرها في حديث اذا هو واجب واتي للصلاحة على النبي عليه الصلاة والسلام ولا اقول بوجوه اقول لا لو كانت واجبة لذكرها حديث المسيح صلاته ما يصلح - 00:53:04  
اجعل لك منهجية واحدة. اما ان يجعل الواجب ما ذكره حديث المسيح صلاته. وتجيب اجابة منهجية واحدة على باقي الواجبات او

العكس لا ان تضطرد تضطرب وتتشغل كما يقول ابن دقيق العيد رحمه الله نعم قال ان يستمر على طريقة واحدة - 00:53:21

ولا يستعمل في مكان ما يتركه في اخر. فيتشغل نظره ويستعمل القوانين المعتبرة في ذلك استعمالا واحدا فانه قد يقع هذا الاختلاف في النظر في كلام كثير من المتناظرين. ولهذا قال الفاكهان بعدها نقل هذه العبارة عن - 00:53:42

رحمه الله قال هذا الكلام من التحقيق في الرتبة العليا وابن القيم رحمه الله في نفس السياق في كتابه جلاء الافهام في فضائل الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم - 00:54:02

وهو اه يقرر هناك ترجيح مذهب الحنابلة في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وتعرض لهذه المسألة انها لم تذكر في حديث مسيء صلاته اذا هي ليست واجبة. فذكر رحمه الله تعالى هناك كلاما نفيه - 00:54:16

فقال مما قال حديث المسيء هذا قد جعله المتأخرون مستندا لهم في نفي كل ما ينفون وجوبه. وحملوه فوق طاقته وبالغوا في نفي ما اختلف في وجوبه به. فمن نفي وجوب الفاتحة احتاج به - 00:54:36

ومن نفي وجوب التسليم احتاج به. ومن نفي وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم احتاج به. ومن نفي وجوب اذكار الركوع والسجود جوبي وركي الاعتدال احتاج به. ومن نفي وجوب تكبيرات الانتقالات احتاج به. قال وكل هذا تساهل واسترسال في - 00:54:52

الاستدلال والا فعند التحقيق لا ينفي وجوب شيء من ذلك. بل غايته ان يكون قد سكت عن وجوبه ونفيه فايحابه بالادلة الموجبة لا يكون معارضا به. ثم قال فان قلت انما علمه ما اساء فيه وهو لم يسيء - 00:55:12

في ذلك ذكر مثلا في استقبال القبلة قد سيكون ايرادا على افتراض انه لم يرد في الحديث استقبال القبلة. ها ماذا تقولون اذا عليكم ان تسقطوا من واجبات الصلاة وشروط صحتها استقبال القبلة. لانه لم يذكر في حديث المسيء صلاته. فيكون جوابهم انما علمه ما - 00:55:32

ساء فيه وهو لم يسيء. استقبل القبلة ولذلك ما ذكره. قال ابن القيم نقول لكم فاقنعوا بهذا الجواب من منازعكم في كل ما نفيتم وجوبه بحديث المسيء. يعني اي واحد يقول لك هذا واجب تقول له لا ليس واجبا - 00:55:52

تقول له غير مذكور في حديث المسيء صلاته يقول هو ما اساء فيه فلا يدل على عدم وجوبه كما قلت في استقبال القبلة كما قلت في الطهارة وغيرها الى ان قال رحمه الله تعالى فيعني اذا احتمل هذا لم يكن هذا المشتبه المجمل معارضا لادلة ما يصح الاستبداد - 00:56:09

على وجوبه بالاوامر الصريحة والله اعلم احسن الله اليكم قال رحمه الله الوجه الثالث من الكلام على الحديث. قد تقدم انه يستدل حيث يراد نفي الوجوب بعدم الذكر في الحديث - 00:56:29

قد فعلوا هذا في مسائل الان هذى امثلة فقهية لمختلف المذاهب استدلوا على عدم وجوبها في الصلاة بناء على ماذا عدم ذكرها في حديث المسيء صلاته. نعم قال منها ان الاقامة غير واجبة خلافا لمن قال بوجوبها من حيث انها لم تذكر في في الحديث. طيب وسقت لك من بعض - 00:56:45

في الحديث عند ابى داود والترمذى والنسائى من حديث رفاعة فتشهدت واقم. نعم. لكن هذا على افتراض انها لم ترد فيكون الجواب عن هذا الاستبدال بلى. وردت في حديث المسيء صلاته في بعض طرقه ان كانت صحيحة. نعم - 00:57:09

قال وهذا على ما قررناه يحتاج الى عدم رجحان الدليل الدال على وجوبها عند الخصم. وعلى انها غير مذكورة في جميع طرق الحديث وقد ورد في بعض طرقه الامر بالاقامة. فان صح فقد عدم فقد عدم احد الشرطين الذين قررناهما. هذا - 00:57:24

تطبيق عملي الان لما قرر رحمه الله من المنهجية السديدة في التعامل مع الحديث. نعم قال ومنها الاستدلال على عدم وجوب دعاء الاستفتاح حيث لم يذكر وقد نقل عن بعض المتأخرین ممن لم ترسخ قدمه في الفقه ممن ينسب الى غير الشافعی ان الشافعی يقول بوجوبه وهذا - 00:57:44

غلق قطعا فانه لم ينقله فان لم ينقله غيره فالوهم منه. وان نقله غيره كالقاضي عياض رحمه الله. ومن هو في مرتبته من الفضلاء

فالوهم منه هم لا منه. طيب فيه فاندたن في هذا المثال دعاء الاستفتاح - 00:58:06

قال ايضا استدلوا بهذا الحديث على عدم وجوب دعاء الاستفتاح. ووهم الشارح رحمة الله بعض المتأخرین ممن نسب الى شافعی القول بوجوب دعاء الاستفتاح والحق ان الشافعی لا يقول بالوجوب بل يقول باستحبابه وسنیته. ويفضل رحمة الله من ادعية الاستفتاح حديث علي رضي الله عنه - 00:58:25

ووجهی للذی فطر السماوات والارض حنیفا الحديث اه اما الذی قصده المصنف نقل عن بعض المتأخرین ممن لم ترسخ قدمه في الفقه من ينسب الى غير الشافعی. في بعض نسخ مخطوط شرح بالدقيقة العید علق على هذا الموضع بقوله وهو ابن رشد الفیلسوف. وقد ذكر ذلك ابن في بداية المجتهد - 00:58:48

فوهם في نسبة القول بوجوب دعاء الاستفتاح الى الامام الشافعی رحمة الله الفائدة الاخرى في هذه المسألة القول بوجوب دعاء الاستفتاح مبني على المسألة. طيب ونحن قلنا اذا لم يكن في الروایة ما يدل على ذلك صح الاستدلال والا فلا. لكن في بعض -

00:59:12

روايات الحديث قوله صلی الله عليه وسلم اذا قمت الى الصلاة فتوضاً ثم تشهد فاقم فان كان معك قرآن الى ان قال فاحمده الله وھله وکبره. وهو محمود عند بعضهم على ما يمكن ان يحمل على دعاء الاستفتاح. وان يتوجه به في الصلاة قبل - 00:59:34  
قراءة الفاتحة يدل عليه ايضا رواية لابی هريرة ايضا موجودة عند ابی داود من حديث رفاعة. لا تتم صلاة احد من الناس حتى يتوضأ فيپع الموضوء مواضعه ثم يکبر ويحمد الله عز وجل ويثنی عليه - 00:59:54

قالوا هذا لا يحمل الا على موضع دعاء الاستفتاح. فاذا ثبت ذلك وحمل هذا على معنى دعاء الاستفتاح كان ذلك دليلا عند من يقول به نعم احسن الله اليکم قال رحمة الله - 01:00:12

ومنها استدلال بعض المالکیة على عدم وجوب التشهد اي بما ذكرناه من عدم الذکر مع انه كما تقدمت في احدى روايات الحديث عند ابی داود من حديث رفاعة وافتراض فخذة الیسری ثم - 01:00:27

تشهد والحديث حسن. نعم قال ولم يتعرض هذا المستدل للسلام. لان للحنفیة ان يستدلوا به على عدم وجوب السلام بعینه. يقول بعض المالکی يقولون لا يجب التشهد في الصلاة بل هو من مستحباتها. ليش؟ قالوا ما ذکر في حديث المیسیع صلاته - 01:00:42  
فيقال ايضا للحنفیة مثل الاستدلال وايضا حتى الخروج من الصلاة بالسلام لم يذكر في حديث میسیع صلاة ما قال ثم سلم ما ذکر السلام اذا اعتبرت هذا قال والمادة واحدة فاذا قلت بعدم وجوب التشهد فلا تمنع غيرك بان يقول - 01:01:03

بعدم وجوب السلام. نعم ولو لم يتعرض هذا المستدل للسلام لان للحنفیة ان يستدلوا به على عدم وجوب السلام بعینه. مع ان المادة واحدة الا ان يرید ان الدلیل المعارض لوجوب السلام اقوى من الدلیل على عدم وجوبه. فلذلك تركه بخلاف التشهد - 01:01:21

يعني لما ذکر بعض فقهاء المالکیة من الواجبات التي لا تجب لعدم ورودها في حديث المیسیع صلاته ذکر التشهد ولم يذكر السلام قال ابن دقیق العید الفرق بينهما ان الدلیل الذي دل على وجوب السلام اقوى - 01:01:44

اما دل على وجوب التشهد. نعم قال فهذا يقال فيه اموال يعني ينافی الان هذا الجواب لبعض المالکیة وانه غير مسلم. فما يقال جوابا على عدم وجوب السلام يقال مثله على عدم وجوب التشهد او الوجوب - 01:02:02

فيهما قال فهذا يقال فيه امران احدهما ان دلیل ایجاد التشهد هو الامر وهو راجح على ما ذكرناه. الامر في قوله صلی الله عليه وسلم اذا قعد احدکم في الصلاة فليقل هذا امر. التحیات لله الحديث وهذا ظاهر في الوجوب. نعم - 01:02:18  
قال وبالجملة فله ان يناظر على الفرق بين الرجالین ويمهد عذرہ وینفي النظر ثم وینفي ثمة فيما يقول. يعني من غير ان يتتعصب نظره كما قال انفا. نعم. قال الثاني ان داللة اللفظ على الشيء لا ينفي - 01:02:39

معارضة المانع الراجح. يعني لو جاءنا داللة على وجوب التشهد او وجوب السلام لا ينفي معارضه المانع الراجح. يعني عربة حديث المیسیع صلاته. فوجود داللة في احد الدلائل لا تنتفي معارضه مانع الراجح. طيب فاذا قال الفقهاء - 01:02:59  
التشهد في الصلاة غير واجب او السلام غير واجب. او العكس التشهد واجب او السلام واجب. طب والدلیل على ذلك ثم ساق دليلا

واقتصر في دليله على ما يراه دليلاً هل هذا من الفقهاء اغفال لبعض الادلة؟ او تعمية للمتفقهين عنها؟ الجواب لا - 01:03:21

هو يقصد بالصنعة الفقهية الدليل في نظره المثبت لقوله فيورد ما يحتاج فيه إلى الاستدلال فان احتاج الدليل إلى تتمة بالاجابة على ما قد يكون معارضًا فمن تمام الصنعة الفقهية استيفاء ذكر ذلك في مقام تقرير - 01:03:41

يحكي والا يعد قصوراً اولاً في تقرير الدليل ويعد مدخلاً للبخاري في ثانياً ان يقال ما استدل به منتقد بكتابنا ونحوه هذا احسن الله اليكم. قال رحمة الله فان الدلالة امر يرجع الى اللفظ - 01:04:01

او الى امر لو جرد النظر اليه لثبت الحكم. وذلك لا ينفي وجود المعارض. يعني هب انه اقوى من حيث انه لفظ كما يقول الصناعي الامر بالوجوب في غير حديث الموسيقي. اقوى لانه لفظ. قال له كبر. قال له اجعلوها في ركوعكم. في التسبيح. او قال لك اذا جلست

- 01:04:20

فليقل وذكر وجوب التشهد دالة اقوى من دلالة عدم ذكره في حديث المسيح صلاته. وان كانت اقوى؟ هل هذا يعني تجريد نفي اي معارض راجح في الدلالة لا. الدلالة صيغة تؤخذ من اللفظ - 01:04:40

او الى امر لو جرد النظر اليه لثبت الحكم. لو اقتصرت على النظر على حديث التشهد فقط طيب لكن لو نظرت اليه مع حديث المسيح صلاته بدا لك نوع من المعارضه فإذا وجود الدليل لا ينفي - 01:04:59

وجود المعارض له. نعم قال نعم لو استدل بلفظ يحتمل امررين على السواء لكان الدلالة منتفية. لو كان حديث يقول اه فسلم والثاني يقول لا تسلم. هذا عندئذ يكون نعم. تعارضًا متنافيًا بين الدليلين. لكن احدهما يأمرك بالسلام والثاني ساكت عنه - 01:05:14 قوته ليس نفياً لكنه يصلح ان يكون معارضًا. يريد ان يقول لك ترى هذى مرتبة وسط. لا تغفلها تماماً هي معارضه. لكنها ليست معارضه منافية لدلالة الامر بالوجوب. نعم قال نعم لو استدل بلفظ يحتمل امررين على السوائل لكان الدلالة منتفية. وقد يطلق الدليل على الدليل التام الذي يجب العمل به - 01:05:37

وذلك يقتضي عدم وجود المعارض الراجح. الدليل اما ان يراد به الدليل الذي لا معارض له فعندئذ اذا قيل لك الدليل على المسألة كذا خلاص هذا الذي لا معارض له ويجب العمل به حتماً. لكن احياناً يقول الفقهاء الدليل على المسألة قوله - 01:06:01

تعالى كذا يقصد انه دليل استنبط منه الحكم الذي قرر الحكم الذي قرر. ولا ينفي وجود معارض هذا معنى قوله رحمة الله الدليل يطلق على الدليل التام وذلك يقتضي عدم وجود المعارض. وال الاولى ان يستعمل في دلالة الالفاظ للكتاب والسنة الطريق الاول. لانه يمكن ان تكون مع وجود معارض - 01:06:19

يصلح ان تسمى دليلاً ايضاً قال وال الاولى ان يستعمل في دلالة الالفاظ للكتاب والسنة الطريق الاول. ما هو نعم انه دليل مع وجودي معارض لاحتمال وجوده بطريقة اخرى ومن ادعى المعارض الراجح فعليه البيان - 01:06:45

على الوجه الرابع من الكلام عن الحديث استدل بقوله فكر على وجوب التكبير بعينه شأن بعينه بلفظ الله اكبر. نعم قال وابو حنيفة رحمة الله يخالف فيه ويقول اذا اتي بما يقتضي التعظيم كقوله الله اجل او الله اجل واعظم كفى. وهذا نظر منه الى المعنى -

- 01:07:06

وان المقصود التعظيم فيحصل بكل ما دل عليه وغيره اتبع اللفظ وظاهره تعين التكبير. ويتأيد ذلك ان العبادات محل التعبادات ويتأيد ذلك بان العبادات محل التعبادات. ويكثر ذلك فيها فالاحتياط فيها الاتباع - 01:07:34

وايضاً فالخصوص قد يكون مطلوباً اعني خصوص التعظيم بلفظ الله اكبر. وهذا لان وهذا لان رتب هذه مختلفة كما تدل عليها الاحاديث. فقد لا يتأد برتبة ما ما يقصد من اخرى. يشير الى خلاف الفقهاء وبين - 01:07:57

مع الترجيح. الحنفية يقولون يحصل تكبيرة الاحرام في الصلاة باي لفظ يتضمن التعظيم لله. وان قوله في حديث المسيح صلاته فكر يعني عظم وانه ليس المراد لفظ التكبير وحتى قوله تحريمها التكبير لا يقصد به لفظ الله اكبر لان التكبير لفظ على العموم. فيحصل بقولك - 01:08:17

الله اكبر الله اعظم الله الاجل او العكس الكبير الله او الاكبر الله او حتى لو عبر بدل لفظ الجلالة بالرب او الرحمن لان الله يقول قل

ادعوا الله او ادعوا الرحمن اي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى - [01:08:42](#)

هذا الصنبع لبيان مأخذ فقهاء الحنفية في المسألة قال نظر منهم الى المعنى. وان المقصود التعظيم فيحصل بكل ما دل عليه يدل على ذلك عموم الامر لو يعني في قوله سبحانه وتعالى وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولا - [01:08:59](#) يكن له ولی من الذل وكبره تكبيرا. شف الفرق بين قوله وقل الحمد لله فامرك بلفظ عينه قل الحمد لله لكن قال وكبره تكبيرا يحصل الامتنال في قوله سبحانه وكبره تكبيرا باي لفظ يحصل به التكبير. كأن تقول الله اكبر كبرا - [01:09:21](#)

او تقول الله الاعظم. الله الاجل هو تعظيم. وتكبير يحصل به الامتنال. قالوا فهذا مثله في الصلاة الجمھور قالوا من حيث الرواية قوله التكبير او فکر محمول على عرف الشارع المعهود عنه فانه صلى الله عليه - [01:09:43](#)

لم يصل مائة صلاة ولا الفا ولا مائة الف بل حياته التي صلاتها كلها عليه الصلاة والسلام لم يروى عنه او يؤثر عنه في التكبير لفظ سوى الله اكبر حيث ورد فيما يتعلق بصلاته تكبير او امر به فيحمل على المعهود عن الشارع لا على غيره. واما العموم فيحصل في خارج الصلاة - [01:10:03](#)

قال رحمة الله نظر هذا من مذهب ابي حنيفة نظرا منه الى المعنى. وان المقصود التعظيم. وغيره اتبع اللفظ ثم رجح رحمة الله مذهب الجمھور. قال وظاهره تعين التكبير. وايد هذا بامرین. الاول قاعدة كلية. قال بان - [01:10:27](#)

العبادات محل التعبادات يعني يغلب على جانب العبادات التبعد بالالفاظ بالافعال فلا يقوم غير اللفظ الوارد مقامه هذا معنى التبعد فان التسبیح في الرکوع بسبحان رب العظیم وفي السجود بسبحان ربی الاعلی وفي التسمیع بسمیع الله لمن حمده ولا يقوم شيء من الذکر - [01:10:48](#)

في مقام غيره هذا تبعدي قال وهذا يکثر في العبادات فالاحتیاط فيها الاتباع. تقتصر على اللفظ الذي ورد. التأیید الثاني قال ان باب الاذکار مبني ايضا على خصوصية الذکر في موضعه. فلا يقوم غيره مقامه - [01:11:10](#)

عندك قاعدة كلية تبعدات وعندك قاعدة فرعية في باب الاذکار. التکبير ذکر. قال الخصوص قد يكون مطلوبا. يعني خصوص التعظيم لا اي لفظ بل بلفظ الله اکبر. قال لان رتب الاذکار مختلفة كما تدل عليها الاحادیث قد لا يتأنی برتبة ما يقصد باخري - [01:11:29](#) احسن الله اليکم قال رحمة الله ولا يعارض هذا ان يكون اصل المعنى مفهوما. فقد يكون التبعد واقعا في التفصیل. كما ان نفهم ان المقصود من الرکوع التعظیم بالخضوع فلو اقام مقامه خضوعا اخر لم يکتف به - [01:11:52](#)

ويتأیید هذا باستمرار العمل من الامة على الدخول في الصلاة بهذه اللفظة اعني الله اکبر. نعم لانه لو فتح الباب فاذا نظر الى المقصود فالرکوع المقصود منه الخضوع والتعظیم فيقوم غير صفة الرکوع مقامه فلو جاء المصلي وادی هیئة - [01:12:10](#)

فيها دلالة على التعظیم بالخضوع وغير صفة الرکوع المعروفة لا تقبل. لان المقصود خصوص الفعل في ذلك المعنى. وان كان المعنى مفهوما. نعم احسن الله اليکم. قال رحمة الله وايضا فقد اشتهر بين اهل الاصول ان كل علة مستنبطة تعود على النص بالابطال - [01:12:30](#)

لابو التخصیص فهي باطلة ويخرج على هذا حكم هذه المسألة. فانه اذا استنبط من النص ان المقصود مطلق التعظیم بطل التکبير وهذه القاعدة الاصولیة قد ذکر فيها بعضهم نظرا وتفصیلا. وعلى تقدير تقریرها مطلقا يخرج ما ذکرناه. كل - [01:12:53](#)

الا تعود على اصلها بالابطال فهي باطلة او بالتفصیص لان تخصیص العلة ايضا قدح جلي فيها ببطلها. قال فاذا جينا قلنا لا التکبير المراد التعظیم فجئت الى العلة فكان استنباطك لهذه العلة سببا يعود على ابطال الاصل. وهو خصوص لفظ التکبير. دل هذا على عدم - [01:13:17](#)

هذه العلة لانها تنقض الاصل الذي عللت به. قال رحمة الله بناء على هذا يصلح ان يكون هذا ايضا من الاجوبة على مذهب الحنفیة في جواز التکبير بغير لفظ الله اکبر - [01:13:40](#)

نعم على الوجه الخامس قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن يدل على وجوب القراءة في الصلاة ويستدل به من يرى ان الفاتحة غير

متعينة ووجهه ظاهر. ما وجهه - 01:13:54

قال ثم اقرأ ما تيسر ولو كانت الفاتحة واجبة. نقلت ثم قرأ الفاتحة. نعم قال فانه اذا تيسر غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلا فيخرج عن العهدة والذين عينوا الفاتحة للوجوب وهم الفقهاء الاربعة - 01:14:12

الا ان ابا حنيفة منهم جعلها واجبة وليست بفرض على اصله في الفرق بين الواجب والفرض اختلف من نصر مذهبهم في الجواب عن الحديث. وذكروا فيه طرقا. طيب الحديث في ظاهره يرجح مذهب الحنفية او - 01:14:30

جمهور الحنفية قال ثم اقرأ ما تيسر فاستدعي هذا من الجمهور اجابة على تخصيص الفاتحة بركنية قراءتها في الصلاة دون غيرها عملا بهذا الحديث مع احاديث اخرى كحديث عبادة لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ونحوها من الفاظ احاديث اخرى مثل -

01:14:48

ابي هريرة آآ كل صلاة لا يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج خداج خداج ونحوها من الاحاديث لابد الان من حيث النظر الفقهي النظر في هذا وهذا مثال بواجب لم يذكر في حديث المسيح صلاته والجمهور على الوجوب. والحنفية وان قالوا بالوجوب فليس على مستوى الركنية والفرض بل على مستوى الوجوب - 01:15:12

الذى يترتب عليه الخلاف المشهور بينهم وبين الجمهور انه لا يتربت عليها بطلان الصلاة لو تركها قال رحمة الله على هذا اختلف من نصر مذهبهم في الجواب عن الحديث. يعني كيف تفعل بين هذا الحديث مع حديث لا صلاة لمن - 01:15:34

يقرأ بفاتحة الكتاب اجاب باجابات متعددة في محاولات وكل اجابة فيها من الخلل في الجواب ما يستدعي عدم التسليم به للبحث عن اجابة اجود لتكون المقررة في تقرير قراءة سورة الفاتحة واجبا دون غيرها من سائر سور القرآن. نعم - 01:15:52

قال الطريق الاول ان يكون الدليل الدال على تعين الفاتحة كقوله عليه السلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب مثلا مفسرا للمجمل ان يكون كقوله كذا مثلا يعني هذا الحديث مثلا والا فغيره من الاحاديث ايضا دالة على تعين الفاتحة. ليس مثلا مفسرا لان يكون الدليل الدال على تعين الفاتحة مفسرا - 01:16:16

ومثلا متعلق بقوله كقوله عليه الصلاة والسلام قال مفسرا للمجمل الذي في قوله صلى الله عليه وسلم ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن. هذا الجواب الاول ان قوله في حديث المسيح صلاته - 01:16:42

ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن مجمل. فين بيانه لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. هذا الجواب ما يصلح. ليس لان هذا ليس اجمالا. ما المجمل الذي لا يتضح معناه الذي يتوقف على بيان من غيره ليفهم. طيب هب انه ما عندك حديث اخر. ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن. مفهوم او غير مفهوم - 01:16:58

ولو قرأ اي شيء تيسر معه حصل الامتثال. نعم ولو هذا ان اريد بالمجمل ما يريد الاصوليون به فليس كذلك. فان المجمل ما لا يتضح المراد منه. وقوله ثم اقرأ ما تيسر - 01:17:24

قصر معك من القرآن يتضح ان المراد نفع امثاله بفعل كل ما تيسر حتى لو لم يرد قوله عليه السلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لاكتفينا في الامتثال بكل ما تيسر - 01:17:39

وان اريد بكونه مجملما انه لا يعين فردا من الافراد فهذا لا يمنع من الاكتفاء بكل فرد ينطلق عليه ذلك اسمك ما في سائر المطلقات الطريق الثاني ان يجعل قوله اقرأ ما تيسر معك مطلقا يقيد او عاما يخصص بقوله لا صلاة - 01:17:55

الا بفاتحة الكتاب. هذا طريق ثانية. لا نقول مجمل ويحتاج الى بيان لا هو مبين. لكنه عام يخصص بحديث لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب او مطلق يقيد بحديث لا صلاة. طيب - 01:18:19

اين وجه العموم والاطلاق؟ ثم اقرأ ما تيسر هذا عموم اقرأ اي شيء تيسر. قالوا فهذا العموم خصصناه بحديث لا صلاة او تقول ان لم تجعله عاما اجعله مطلقا اقرأ ما تيسر - 01:18:36

لان المقصود به حصول القراءة باي شيء فيكون اطلاقا فيقيد ايضا سيعقب على هذا الجواب بأنه ليس متوجهها ولا سديدا. نعم قال وهذا يرد عليه ان يقال لا نسلم انه مطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسر الذي يقتضي التخيير في - 01:18:53

قراءة كل فرد من افراد المتيسرات يعني لو قال ثم اقرأ قرآننا هذا مطلقاً لكن قد اقرأ ما تيسر معك من القرآن. هذا ليس مطلقاً. هذا مطلقاً بقيد التيسير. وهذا يقول لك انا متيسر معي سورة الكوثر - [01:19:14](#)

او متيسر معي ايتين من سورة الفيل اقرأ ما تيسر هذا ايضاً لا يصلح لتطبيقه على القاعدة انه ليس مطلقاً من كل وجه. نعم قال وهذا يرد عليه ان يقال لا نسلم انه مطلقاً من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسير الذي يقتضي التخيير في قراءة كل - [01:19:35](#) لفرد من افراد المتيسرات وهذا القيد المخصوص يقابل التعين. وانما نظير المطلقاً الذي لا ينافي التعين ان يقول اقرأ قرآننا ثم يقول اقرأ فاتحة الكتاب فانه يحمل المطلقاً على المقيد حينئذ - [01:19:58](#)

والمثال الذي يوضح ذلك انه لو قال لغلامه اشتري لي لحمها ولا تشتري الا لحم الضأن. لم يتعارض ولو قال اشتري لي اي لحم شئت ولا تشتري الا لحم الضأن في وقت واحد لتعارض - [01:20:16](#)

اًلا ان يكون اراد بهذه العبارة ما يراد بصيغة الاستثناء. هذا المثال يقرب لك اشتري لي لحمها اطلق لك ثم قال لك فيما بعد تشتري لي او لا تشتري الا لحم الضأن. فان لحمها المطلقاً هناك قيدت بهذا - [01:20:33](#) بخلاف ما لو قال لك اشتري لي اي لحم شئت او تجده في السوق وما وجدت الا هذا. ثم قال لك لا تشتري الا لحم ضأن. هذا تعارض واذا قوله ثم اقرأ ما تيسر - [01:20:50](#)

لا يستقيم ان تجعله مطلقاً قيده حديث لا صلة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. نعم. قال واما دعوى التخصيص فابعد لان سياق الكلام يقتضي تيسير الامر عليه وانما يقرب هذا اذا جعلت ماء معنى الذي واريد بها شيئاً معيناً يعني لا يكون اقرأ ما تيسر ليس - [01:21:03](#)

انا اي شيء تيسر لا اقرأ السورة التي تتيسر ويكون المقصود بها سورة الفاتحة. ليس لا لانها هي المتيسرة عند عامة المسلمين ويحفظونها في الغالب. نعم قال وانما يقرب هذا اذا جعلت ما معنى الذي واريد بها شيئاً معيناً وهو الفاتحة لكترة حفظ المسلمين لها فهي المتيسرة - [01:21:26](#)

الطريق الثالث ان يحمل ان يحمل قوله ما تيسر على ما زاد على فاتحة الكتاب. هذا ثالث الوجوه وهو اقربها الذي يرجحه المصنف اخيراً ان قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن يعني بعد الفاتحة - [01:21:51](#)

اليس هذا تأويلاً بلي اذا يحتاج الى دليل. كل تأويلاً يصرف فيه اللفظ عن ظاهره لابد له من قرينة. والا كان تحكماً وكان هو قيل للدليل على مقتضيات مذهبى لاني اقول بذلك فاجعل الحديث منزلاً على ذلك. نعم ان يحمل قوله - [01:22:10](#) ان يحمل قوله ما تيسر على ما زاد على فاتحة الكتاب ويدل على ذلك بوجهين ويدل على ذلك بوجهين احدهما الجمع بينه وبين دلائل ايجاب الفاتحة. هذا المسلك الاول يعني حتى نجمع بين هذا وبين احاديث ايجاب الفاتحة فلا بد ان - [01:22:31](#)

هذا احد المسالك للجمع بين الدليلين. نعم. والثاني ما ورد في بعض روايات ابي داود ثم اقرأ بام القرآن ما شاء الله ان تقرأ وهذه الرواية اذا صحت تزيل الاشكال بالكلية. لما قررناه من انه يؤخذ بالزائد اذا جمعت طرق الحديث. طيب هذا مهم - [01:22:52](#) بعض روايات ابي داود اقرأ بام القرآن وما شاء الله ان تقرأ والحديث عند ابي داود والاصل فيما سكت عليه انه حسن عنده ايضاً اخرج احمد وابن حبان في صحيحه بلفظه اقرأ بام القرآن ثم اقرأ بما شئت - [01:23:14](#)

الم نقل ان واحدة من مهمات النظر في الحديث جمع طرقه فهذا مما يستفاد من جمع طرقه بناء على ما تقرر. فالمراد اقرأ وما تيسر ما زاد على الفاتحة بعدها - [01:23:34](#)

كما قلنا جمعاً بينها وبين حديث المسمى صلاة احاديث موجب لفاتحة قال ويفيد هذا بالاحاديث الحسنة منها حديث ابي داود في السنن ثم اقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر وفي رواية وما شاء الله - [01:23:49](#)

واما رواية ابن حبان في صحيحه عن ابي سعيد الخدري امرنا نبينا صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر سارة في الصلوات يقول ابن الملقب واعلى من هذا كله ان احمد في مسنده - [01:24:05](#)

وابن حبان في صحيحه روي من حديث رفاعة بن رافع قال جاء رجل ورسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد وذكر الحديث

وفي اخره فكبر ثم اقرأ بام القرآن الى ان قال ثم اصنع ذلك في كل ركعة - [01:24:22](#)

فهذا دليل على ان المراد بما تيسر في الرواية الاخرى المقتصرة عليها سورة الفاتحة. ورواية الزائد عليها قال به جماعة ايضا من التابعين كما سيذكر المصنف الان. فهذا ليس تكالفا لانه ثبت عندنا في بعض الروايات حديث المسيح صلاته الجمع بين ام القرآن وما تيسر بعدها فيكون - [01:24:42](#)

رواية التي اقتصرت مقرأ ما تيسر معك من القرآن محمول على ما زاد على الفاتحة او ما يقرأ بعدها. ولهذا قال المصنف هذه الرواية اذا صحت تزيل الاشكال بالكلية. فطالما صحت الرواية تبين ان هذا القول هو الذي يرجح المصنف يميل اليه رحمه - [01:25:06](#)

الله تعالى احسن الله اليكم. قال رحمه الله ويلزم من هذه الطريقة ويلزم من هذه الطريقة اخراج صيغة الامر عن ظاهرها عند من لا يرى وجوب زائد على الفاتحة. يبقى اشكال فقط على هذا الجواب - [01:25:26](#)

ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن. قلت محمول على ايش على ما زاد على الفاتحة. اما الفاتحة فخالص هي فرض. ها اذا يلزم من هذا ان قراءة سورة بعد الفاتحة - [01:25:43](#)

واجبة هل يلزم من هذه الطريقة اخراج صيغة الامر عن ظاهرها عند من لا يرى وجوب ما زاد على الفاتحة قال وهم الاكثر وهذا يحتاج الى وبآخر. نعم الوجه السادس - [01:25:55](#)

قوله عليه الصلاة ماذا يمكن ان يكون من جواب ادلة اخرى ثبت فيها صحة اقتصار النبي صلى الله عليه وسلم على سورة الفاتحة. نعم الوجه السادس قوله عليه الصلاة والسلام - [01:26:10](#)

ثم اركع حتى تطمئن راكعا يدل على وجوب الركوع واستدلوا به على وجوب الطمأنينة وهو كذلك دال عليهم. لانه قال اركع حتى ان راكعا فذكر الركوع والطمأنينة فيه. نعم قال ولا يتخيل ها هنا ما تكلم الناس فيه من ان الغاية هل تدخل في المغيا او لا؟ يعني لما تقول سلام هي حتى مطلع الفجر - [01:26:30](#)

في ليلة القدر هل الفجر داخل في بركتها وفضلها وما جاء فيها لانها جاءت بعد قوله حتى الخلاف الاصولي الشهير ما بعد المغبة هل يدخل او لا يدخل ؟ وفيه كلام ومذاهب مختلفة هناك. قال هنا ثم اركع حتى تطمئن راكعا. هل جعل الركوع - [01:27:00](#)

مغيب الطمأنينة يعني اذا وصلت الى الطمأنينة فقد ركعت بمعنى ان من ركع غير مطمئن هل يسمى هذا ركوعا؟ قال لا يتخيل هنا ما تكلم الناس فيه من ان الغاية تدخل في المغيا او لا. نعم - [01:27:20](#)

قال ابو ما قيل من الفرق بين بين ان يكون من جنس المغيا او لا؟ فان الغاية ها هنا وهي الطمأنينة وصف للركوع بقوله راكعا. ووصف الشيء معه حتى لو فرضنا انه ركع ولم يطمئن. بل بل رفع عقيبا مسمى - [01:27:35](#)

لم يصدق عليه انه جعل مطلق الركوع مغيا للطمأنينة وجاء بعض المتأخرین فاغرب جدا وقال ما تقريره؟ ان الحديث يدل على عدم وجوب الطمأنينة من حيث ان من حيث ان الاعراب - [01:27:57](#)

صلى غير مطمئن ثلاث مرات. يعني شف هذا استدلال بالعكس الحديث الان يستدل به على وجوب الطمأنينة لقوله ارجع فصلي فانك لم تصلي قال اغرب بعض متأخرین جدا وينسب هذا الى ابن القاسم رحمه الله - [01:28:13](#)

قال الحديث بالعكس يدل على عدم وجوب الطمأنينة. من اين؟ قال الاعرابي صلى مرة ومرتين غير مطمئن وجاء الى النبي عليه الصلاة والسلام. ولو كانت الطمأنينة واجبة لكان فعله فاسدا. صح - [01:28:29](#)

اليس كذلك؟ لو كانت الطمأنينة واجبة وكانت صلاته في المرة الاولى والمرة الثانية غلط طيب كيف غلط ويقره النبي عليه الصلاة والسلام؟ بلى صلى المرة الاولى والمرة الثانية اقرروا على صلاته ثم علمه - [01:28:45](#)

يقولون هذا الاقرار بتركه اياه صلى مرة طيب لو كانت خطأ في المرة الاولى لماذا تركه يعيد ثانية وهو لم تعلمه بعد فهذا نوع من الاشكال طبعا هو ليس استدالا وجيها ولا ظاهرا ولهذا قال هو غريب - [01:29:03](#)

لكن يريد ان يذكر لك طريقة الغرابة التي جاءت في مثل هذا الاستدال. نعم وجاء قال وجاء بعض المتأخرین فاغرب جدا وقال ما تقريره؟ ان الحديث يدل على عدم وجوب الطمأنينة من حيث ان الاعراب - [01:29:21](#)

صلى غير مطمئن ثلاث مرات والعبادة بدون شرطها فاسدة حرام. فلو كانت فلو كانت الطمأنينة واجبة لكان فعل الاعرابي فاسدا. ولو كان كذلك لم يقره النبي صلى الله عليه وسلم عليه في حال فعله. وإذا تقرر بهذا التقرير عدم الوجوب حمل الامر - 01:29:38 في الطمأنينة على الندب. ويحمل قوله عليه الصلاة والسلام فانك لم تصلي على تقدير لم تصلي صلاة كاملة ويمكن ان يقال ان فعل الاعرابي بمجرده لا يوصف بالحرمة عليه. طبعا يمكن ان يقال جوابا والا حتى الاستدلال - 01:30:02 يعني ليس بذلك وفيه من يعني من الخطأ ما هو بين ان قوله يعني يحمل على الندب لان قوله لم تصلي معناه لم تصلي صلاة كاملة قال ابن ملقي رحمة الله تعالى قال وهذا التحيل والدعوى فاسدان مخالفان لمدلول اللفظ وروح الشريعة ومفهوم الشريعة - 01:30:22

رحمه الله. نعم ولو يمكن ان يقال ان فعل الاعرابي بمجرده لا يوصف بالحرمة عليه. لأن شرطه العلم بالحكم فلا يكون التقرير تقريرا من محرم الا انه لا يكفي ذلك في في الجواب. الا انه لا يكفي ذلك في في الجواب لانه فعل فاسد. والتقدير يدل على عدم - 01:30:43 فساده والا لما كان التقرير في موضع ما في موضع ما دليلا على الصحة. طب هذا عدة اجابات. فعل الاعرابي حال الاهلي لا يوصف بالحرمة لانه غير متلبس بها عالما بها - 01:31:08

قال ابن القاضي بن دقيق العيد هذا الجواب غير كافي. بغض النظر عن الحرمة والاثم. الفعل ليس فاسدا؟ فهذا يحتاج الى جواب. فكان الجواب ان تقرير يدل على عدم فساد اقراره للصلاة يدل على عدم الفساد - 01:31:23 وفعله في الحقيقة فاسد. والا لما كان للتقريرها هنا دلالة. فجاء الجواب كما سيدركه المصنف الان انه هذا ليس تقريرا مطلقا وتركه في مقام التعلم واراد منه ان يتلمس الى بيان الصواب - 01:31:38

ليس هذا تقريرا يستنبط منه صحة ما فعل او اقرار النبي عليه الصلاة والسلام لذك قال وقد يقال ان التقرير ليس بدليل على الجواز مطلقا. بل لا بد من انتفاء الموانع - 01:31:56

وزيادة قبول المتعلم لما يلقي اليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة الى التعليم. لا سيما مع عدم خوف الفوات. من خوف فوات الوقت او صحتها نعم - 01:32:11

اما بناء على ظاهر الحال او بواحي خاص الوجه السابع قوله عليه الصلاة والسلام ثم ارفع حتى تعتمد قائمها يدل على وجوب الرفع خلافا لمن نفاه. ويدل على وجوب الاعتدال في الرفع وهو مذهب الشافعي في الموضعين وللمالكية خلافا فيهما. والحديث من الموضع التي نصت على وجوبها - 01:32:30

هذه الافعال الرفع والاعتدال. الرفع من الركوع والاعتدال منه بعد الانتصاب قائمها. ومن الفقهاء كما تقدم معكم سابقا من يقول بوجوب احدهما دون الاخر وجوب الرفع وعدم وجوب الاعتدال او من يوجب الامر معا. نعم - 01:32:54

قال وقد قيل في توجيه عدم الوجوب ان المقصود من الرفع لفصل وهو يحصل بدون الاعتدال وهذا ضعيف لانا نسلم ان الفصل مقصود. ولا نسلم انه كل المقصود وصيغة الامر دلت على ان الاعتدال مقصود مع الفصل. فلا يجوز تركها - 01:33:13 وقريب من هذا الضعف استدلال بعض من قال بعد عدم وجوب الطمأنينة بقوله تعالى اركعوا واسجدوا فلم يأمرنا بما زاد على ما يسمى ركوعا وسجودا. يعني الم ذكر الطمأنينة؟ فمطلق الركوع والسجود من غير طمأنينة يحصل به الامتثال. قال هذا واهن جدا. نعم - 01:33:32

قال وهذا واهن جدا فان الامر بالركوع والسجود يخرج عنه المكلف بمعنى الركوع والسجود كما ذكر وليس الكلام فيه وانما الكلام في خروجه عن عهدة الامر الاخر وهو الامر بالطمأنينة - 01:33:52

فانه يجب امتثاله كما يجب امتثال الاول الوجه الثامن قوله ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا. والكلام فيه كالكلام في الركوع. وكذلك في قوله ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وحاجب السجود ووجوب الطمأنينة فيه وجوب الرفع والطمأنينة في الرفع في الجلوس بين السجدين. نعم. قال الوجه التاسع قوله - 01:34:09

عليه الصلاة والسلام ثم افعل ذلك في صلاتك كلها طيب تتمة لجوابه حول اقرار النبي عليه الصلاة والسلام لصلة الرجل وهي صلاة

فاسدة. ان يقال في الجواب انه يعني عندما - 01:34:33

صلاته وامره النبي عليه الصلاة والسلام بان يرجع فيصلي لم كان محتملا عنده انه يصح خطأه. ولم يكن يعلم صلی الله عليه وسلم من حاله انه يأتي بها ثانية وثالثة على وجه الفساد. فاعطاه فرصة للتصحيح. و فعل الرجل الداخل في المرة الاولى على - 01:34:47 ذلك الوجه قد يتحمل الغفلة والنسيان. فربما اراد ان يذكره ارجع فصلي هنا لا يستدمر ايضا الاستدلال بهذا على انه اقره مرة ومرتين وثالثا. المرة الاولى قد تكون عجلة منه وسهوه وغفلة - 01:35:07

فاراد منه ان يرجع وظن انه يفطن الى ما يريد تبيهه عليه فلم يحصل فاعاده حتى تبين له عدم ادراكه ذلك فبين له صلی الله عليه وسلم الواجب عليه في صلاته - 01:35:23

احسن الله اليكم قال رحمة الله الوجه التاسع قوله عليه الصلاة والسلام ثم افعل ذلك في صلاتك كلها. يقتضي وجوب القراءة في جميع الركعات في جميع الركعات واذا ثبت ان الذي امر به ان الذي امر به - 01:35:39

واذا ثبت ان الذي امر به الاعرابي هو قراءة الفاتحة دل على وجوب قراءتها في كل الركعات. وهو مذهب الشافعي رحمة الله الجمهور كذلك من هذا الطريق الذي نص عليه الشارح رحمة الله تعالى. نعم - 01:35:58

ولو في مذهب مالك رحمة الله ثلاثة اقوال. احدها الوجوب في كل ركعة. والثاني الذي هو كما قلنا مذهب الجمهور والثالث الوجوب في الاكثر فيما زاد على الركعة صلاة الثنائية الثالثة والرابعة لا تجب فيها. نعم - 01:36:15

والثالث الوجوب في ركعة واحدة وهذا ايضا ينسب الى الامام الحسن البصري رحمة الله الجميع وقال الثوري والاذاعي وابو حنيفة لا تجب القراءة في الركعتين الاخيرتين بل هو بالخيار ان شاء قرأ وان شاء سبّح وان شاء سكت - 01:36:35

والذي عليه الجمهور من السلف والخلف وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ويسن الزيادة على ما زاد عليها في الركعتين الاوليين او في الصلاة الثنائية يعني يجوز صاروا عليها في في الثالثة والرابعة مما زاد على الثنائية. ولما تقدم حديث ابن حبان في رواية لحديث رفاعة - 01:36:54

ثم اقرأ باسم القرآن الى ان قال ثم اصنع ذلك في كل ركعة بوب او ترجم عليه ابن حبان رحمة الله في صحيحه بقوله البيان بان فرض المصلي في صلاته قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة من صلاته - 01:37:20

لا ان قراءته ايها في ركعة واحدة تجزئ عن باقي صلاته. ويبقى السؤال من قال ان الفاتحة الاتحاد تجب في ركعة واحدة من اين اخذ قالوا في قوله ثم افعل ذلك في صلاتك كلها. في صلاتك كلها وكل صلاة لا يقرأ فيها باسم القرآن - 01:37:41

ضميري يعود على كل اجزاء الصلاة او على بعضها لان من قرأ في الكل او في الجزء يعني في ركعة منها لم يدخل تحت قوله لم يقرأ فيها بل هو قرأ فيها اليه كذلك - 01:38:04

من قرأ في ركعة من صلاته صدق عليه انه قرأ فيها هذا الاحتمال هو الذي جعل للحنفية القول بترك القراءة في بعض الصلاة. فلو ترك قراءة الفاتحة في الثالثة والرابعة - 01:38:18

وقرأها في الاولى والثانية. صدق عليه انه قرأ فيها وبالتالي قالوا والاخيرتان لا يجب فيها القراءة. و اختيار مالك كما قلنا ان يقرأ في الاوليين من الرباعية والثلاثية بالفاتحة وسورة. وفي الاخريين بالفاتحة - 01:38:31

وهذا ايضا مذهب الجمهور عموما الا ان الشافعية واحمد رأوا ايضا ان في في الثالثة والرابعة يمكن ان يقرأ بسورة اخرى على ما ثبت هذا في السنة فالامر فيه فيه متسع. لكن المقصود ان من اقتصر على وجوبيها في ركعة هو بالنظر الى ما تقدم ذكره - 01:38:45

ومن هنا احتاج الجمهور الى ايراد الادلة الاخرى التي يستدل بها على وجوب تعين قراءة الفاتحة في كل ركعة. منها حديث ابن حبان ثم افعل ذلك في كل ركعة فهذا ينفي احتمالية الضمير في صلاتك - 01:39:05

او لا صلاة لمن يقرأ فيها. لانه عين كل ركعة مع احاديث اخرى ليس هذا مقام ذكرها في المجلس يجدها من بحث عنها في كتب الفقه الخالفي في مسألة خلافهم في قراءة سورة الفاتحة في الصلاة - 01:39:25

ها هنا انتهى كلام الشارح المصنف رحمة الله تعالى في تعليقه على الحديث بما فيه من الفوائد الجمة والتقريرات النفيسة المحرر

البديع الذي ينصح بالعوده اليه للافادة من ما قرره فيه رحمه الله مره بعده مره فانه - [01:39:43](#)

كما قلت في صدر المجلس تقرير لمنهجية التعامل مع الأدلة. وهذا الحديث يصلح ان يكون انموذجاً تطبيقياً لكثير من جوانب المنهجية التي نص عليها الشارح رحمه الله وغفر له وتقبل منا ومنه والله تعالى اعلم. وصلى الله وسلم وبارك على - [01:40:03](#) عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. والحمد لله رب العالمين - [01:40:23](#)